الديمقراطية وهيبة الدولة..

لا احد يريد الفساد أو الجهل أو المرض أو التخلف، كما لا احد يريد المهانة والضياع والتشرزم، أو يرغب فى أن تستمر سياسات الأنظمة العربية، كما هى عليه وهو يعلم إن النهاية الحتمية لممارسة هذه السياسات للأنظمة العربية الحاكمة فى العشرين سنة الأخيرة على الأقل هو الانهيار لها أو لشكل الدولة الحديثة أو لضياع الأم .. وبالتالي فليس هناك من يعترض على التغيير الذى بات حتميا حتى وإن كان لا بديل عن كونه ثوريا أو جذريا مهما كانت التضحيات... ولكن رغم وعى الجميع بأن عملية التغيير الثورى يصاحبها خلل إقتصادى وخسائر فى الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة وانفلات أمنى وفوضى حتى في منظومة الحكم وضعف لقدرات الدولة بشكل مرحلى.. إلا اننى أنبه إلى أنه يخدعنا التسليم بهذا الأمر دون وعى للحد الذى يجب أن نتوقف عنده لوقف التفريط فى الحفاظ على كيان الدولة وهيبتها، ومحاولة استعادة الدولة الجديدة الوليدة من رحم الثورة بأقصى ما تحقق على الأرض لتمارس به أهداف الثورة ولا يجب أن نخطئ مع البعض الذى يظن أنه لا ينبغى الانتقال من المرحلة الانتقالية قبل تحقيق أهداف الثورة.. لان هذا قد يضاعف الخسائر الاقتصادية ويشتت القوى السياسية ويخلق جيوبا للفتن الداخلية من ناحية، وقد يزيد من إضعاف الهياكل التأسيسية والمؤسسية للدولة ويقوى عمليات التدخل الاممى (الدولى) فيها، فبدلا من الاستقلال فى اتخاذ القرار.. نجد الدولة نفسها مجبرة على قرارات بمشاركات أجنبية.. ويسقط أهم أهداف الثورة بالنسبة لنا كعرب وهو حرية الإرادة والقرار.. وقد يساعد على حدوث ما يسمى بالثورة المضادة، أما عدم مراعاة الوضع الاقتصادي الذى يتهاون بطبيعة المرحلة الثورية وما يحدث فيها من تغيير.. ولا يعلم متى يجب عليه أن يدفع بعجلة التنمية من جديد، ومتى نتوقف عن استنزاف موارد الدولة وقدرتها الاقتصادية.. حتى لا تفقد الثورة ثانى أهم أهدافها وهو العدالة الاجتماعية، حتى وأن تحققت الديمقراطية التى قد تصبح حين إذن بلا فائدة، كما يرى البعض عندما يتعرض للنموذج الصينى كدولة شيوعية أو المجد الروسى اثنا الحكم الشيوعى وهو يمثل أحد قطبى العالم قبل الانهيار أو عندما يتعرض للحكم الملكى فى إنجلترا أو أيرلندا أو للحكم فى دول النمور الآسيوية وغيرها من الأنظمة التى حققت العدالة الاجتماعية والقدرة الاقتصادية واستقلالها دوليا دون الاعتماد كلية على الديمقراطية، كما تروج لها أمريكا فى بلاد العرب على أنها ألآله القادر على تحقيق كل أحلام العرب المكبوتة على مدار تاريخه الطويل من الكبت للحريات. وسوف يروج لهذا الفكر من ظل يرى أنه ليس بالضرورة الحتمية أن تحدث هذه الثورات بهذا التضحيات للتغيير القصرى من أجل ديمقراطية لم تكن أنظمة لكثير من الأمم والاميراطورريات على مدار التاريخ.. مؤكدين أن الديمقراطية وحدها لا تكفى. وربما تحدث انتكاسة أخرى تؤكد عبثية ما يحدث على أرض العرب.. أما إن زاد الوضع عن طاقة الدولة مما يجعلها غير قادرة على إعالة أو حماية نفسها أى حدث انهيار أو فشل الدولة لا قدر الله.. فهنا علينا أن ندرك أننا قد فقدنا كل شئ.. وأن محاولة إعادة الدولة إلى قوتها ونفسها كدولة يتطلب الكثير من التضحيات التى قد لا يتصور ضخامتها الكثير منا..

وإن كانت هذه الرؤية للثورات الشعبية السلبية كالتى حدثت فى مصر وتونس كى تهتم بالتحريك نحو الاستقرار والخروج بأسرع ما يمكن من المرحلة الانتقالية لتكون نموذجا يحميها أولا ولغيرها ثانيا.. الأمر يختلف مع ما حدث فى ليبيا وسوريا واليمن..

مجرد رأى.....

من العلامات الصحية فى المجتمع المصرى أنه فى حالة حراك مستمر ومتصاعد الماضى.ة هذا القرن الواحد والعشرين.. وإن كان لهذا الحراك إرهاصات انتقالية سبقته فى العقد الأخير من القرن الماضى .. والجميل أن هذا الحراك لم يقتصر فقط على جانب واحد من جوانب الحياة ولكنه امتد ليشمل كوأوفر.وانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالى الدينية ونتمنى أن تطول العليمية.. بل كنا نتمنى أن تكون التعليمية فى مقدمتهم جميعا لكنا قد استطعنا أن نجنى ثمارا أفضل وأوفر .. فهل ثمار هذا الحراك تبشر بأننا نسير فى طريق التقدالمنشود. .. وهل هذه الثمار قادرة على أن تجعلنا نمسك خيوطه ونرسمه لنزيد مأولا.عة العالقة كى نأخذ مكاننا فى ريادة عالم الكرة الأرضية مع الكبار وننضم مع من انضم لهذه الريادة من دول العالم النامى.. ومصر والحمد لله تتمتع أكثر من غيرها بخبرات دولية كبيرة.. ؟ .. وقبل أن نجيب على الأسئلة علينا أن نتذكر بعض ثمار هذا الحراك أولا .. فسياسيا أدى الحراك إلى تغيير الدستور ليشمل أهم التحولات فى اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر.. ومشاركة الأحزاب السياسية فى الترشيح لمنصب رؤساء للجمهورية.. وشهدت مصر لأول مرة فى تاريخها هذه النقلة التاريخية بانتخابها أول رئيس مصرى منتخب من منافسة حرة وشريفة رضى فيها عشر رؤساء للجمهورية.. ثانيا دعم الحياة الحزبية.. وإبراز دور المؤسسات فى تشكيل الممارسة الديمقراطية.. وتفعيل دور المجتمع المدنى وتمكين المرأة لصال التنمية والمشاركة السياسية.. والتأكيد على المواطنة.. والبعد عن الشمولية والمرتكزات الاشتراكية.. أما اقتصاديا.. فأن النقلة من النظام الاقتصادى للدولة حتى نهاية السبعينات من سيطرة القطاع العام والقطاع الحكومى وحدهما على مصادر الإنتاج والخدمات والارتكاز على أسس النظام الاشتراكي اقتصاديا وضعف الموارد وإنهاك قدرات الدولة اقتصاديا بعد الخروج من حربين استمرتا أكثر من ست سنوات.. فالانتقال من هذا الواقع الاقتصادي إلى الاقتصاد الحر ومشاركة كافة رؤوس الأموال غير الحكومية فى عملية التنمية وتطوير الخدمات وتحسين البنية التحتية وفتح مجالات الاستثمار حتى فى تنمية موارد الدولة الاستراتيجية إلى ما وصلت إليه مصر اليوم من تطور ونقلة تكنولوجية واقتصادية دون خسائر تذكر للمواطن وخاصة محدودى الدخل مع الاستمرار فى العم وتحسن ملحوظ فى الخدمات وأداء الدولة فإنه ليعد إنجازا عبقريا بكل المقاييس يقر به المواطن المصرى ويقدره الدارس والعارف للاقتصاد المصرى قبل عشرين عاما والآن.. خاصة مع تضاعف نسبة عدد السكان.. ولا يتسع المقال للاتضاح فى هذا المجال أكثر من هذا..